

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

مجلة التمويل والتنمية ترصد أوضاع أمريكا اللاتينية

التي كانت تنعم بالرخاء مؤخرًا وتكتنفها حاليا

أجواء تباطؤ النمو

جيمس رو، يونيو | نشرة الصندوق الإلكترونية



مشهد طلوع النهار في مدينة قرطاجنة في كولومبيا:

أمريكا اللاتينية منطقة مليئة بالمتناقضات (الصورة:

Thinkstock)

٢٧ أغسطس ٢٠١٥

- أمريكا اللاتينية تسودها أجواء عدم اليقين بعد عُقد من النمو الاقتصادي القوي
- رغم التحسن الكبير، لا يزال عدم المساواة في المنطقة شديد الوضوح
- الفساد وغيره من المسائل المتصلة بالحوكمة تفرض قيودا شديدة على إحراز التقدم

شهدت دول أمريكا اللاتينية، واقتصادات الأسواق الصاعدة حول العالم، معدلات نمو مبهرة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣، لم تشوبها عقبات إلا لفترات وجيزة أثناء الأزمة المالية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي حاقت بالولايات المتحدة وأوروبا.

ولكن هذا الأداء المبهج انتهى منذ عامين، "وأصبح يُنظر مرة أخرى إلى جزء كبير من المنطقة بشعور الوعد الذي ضاع"، وفقا لما ذكره البروفيسور خوسيه أنطونيو أوكامبو، الأستاذ بجامعة كولومبيا في مقاله بعدد سبتمبر ٢٠١٥ من مجلة التمويل والتنمية. ويرجع التدهور المفاجئ في التوقعات بالنسبة لأمريكا اللاتينية للأوضاع الدولية المتغيرة - وهو ما يرجع في الأساس للتراجع الذي طرأ في أسعار السلع الأولية والانخفاض الذي شهده نمو التجارة الدولية.

وحتى يتسنى للمنطقة للعودة إلى سابق عهدها، وفقا لما جاء في مقال أوكامبو في هذا العدد من التمويل والتنمية الذي يستعرض الأوضاع في أمريكا اللاتينية، "لا مفر من أن تضطلع بإصلاحات لتنويع الاقتصادات ورفع الكفاءة التكنولوجية لهيكلها الإنتاجي حتى يقل اعتماده على سلوك أسعار السلع الأولية".

فالتدهور المفاجئ في الوضع الاقتصادي لأمريكا اللاتينية لا يفسح المجال فقط أمام الشعور بعدم اليقين الاقتصادي في المستقبل، لكنه قد يهدد بزوال إنجازات عقد كامل من التقدم الاجتماعي في المنطقة.



تحقيق المساواة

تراجع التفاوت في الدخل، على سبيل المثال، في كل بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا منذ بداية الألفية الثالثة - على النقيض من بقية العالم - وفقا لما ذكرته بروفيسور نورا لوستيغ، الأستاذة في جامعة تولين، في العدد الأخير من هذه المجلة الاقتصادية ربع السنوية. وأدى انخفاض التفاوت، الذي اقترن بزيادة النمو الاقتصادي، إلى حدوث انخفاض في مستويات الفقر، وخاصة الفقر المدقع، في أمريكا اللاتينية. وتقول لاستيغ إن التغيير في مستوى التفاوت يرجع أساسا لتوزيع الإيرادات والتحويلات على نحو أكثر عدالة.

وتقول لاستيغ إنه على الرغم من التحسن المشاهد على مدار العقد ونصف العقد الماضي، فإن حالة عدم المساواة في أمريكا اللاتينية لا تزال أسوأ مما هي عليه في معظم المناطق في بقية العالم. وتتوقف احتمالات استمرار هذا التحسن على المدة المرجحة لاستمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي وما إذا كان يفرض مزيدا من الضغوط على أجور ذوي الدخل المنخفض أو ذوي الدخل المرتفع.

التحديات على المستوى الإقليمي

يقول دانييل كاوفمان من البنك الدولي إن ضعف كفاءة الحوكمة تمثل عقبة رئيسية أمام استمرار التجسن الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية. ويقول إن الزيادة الكبيرة في درجة الشفافية في صنع السياسات الاقتصادية لم تصاحبها من قبل إصلاحات أطول أجلا لنظام الحوكمة، وخاصة على المستويين السياسي والمؤسسي. فعلى مدار الخمس عشرة سنة الماضية في المتوسط تعرضت مستويات فعالية الحكومة، والسيطرة على الفساد، ومعدلات إبداء الرأي والمساءلة لحالة من الجمود كما تدهورت مستويات الجودة التنظيمية وسيادة القانون.

وقد حدد أليهاندر ورنر، مدير إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي، على وجه الدقة ضعف ثقة الأعمال والمستهلكين في صناعات السياسات والسياسات خلال الأوقات العصيبة التي طالت أمريكا اللاتينية. ولاستعادة الثقة، وفقا لما ذكره ورنر في عمود بعنوان "حوار صريح" في مجلة التمويل والتنمية، يتعين على حكومات المنطقة "أن توضح وجهة سياساتها الاقتصادية وتعمل على تعميق الديمقراطية ومؤسسات السوق في أمريكا اللاتينية".

وتستعرض مقالات أخرى عن المنطقة حاجة اقتصادات أمريكا اللاتينية لإعادة تركيز سياساتها التجارية لتشجيع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ والعواقب التي يمكن أن تترتب على حدوث تدفق كبير لرؤوس الأموال خارج المنطقة؛ والتأثير الواقع على البنوك المركزية نتيجة زيادة المسؤوليات الاقتصادية إلى أبعد من حدود السيطرة على التضخم.

وتستعرض نيكول لافرومبواز الخبيرة الاقتصادية في صندوق النقد الدولي ما قد يبشر به انحسار جمود العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا بالنسبة للسياحة في هذا البلد الجزري - وبالنسبة لغيره من بلدان الكاريبي.

وفي هذا العدد أيضا

ويتناول كذلك عدد سبتمبر ٢٠١٥ من مجلة التمويل والتنمية التراجع طويل الأمد في معدل مشاركة القوى العاملة في الولايات المتحدة، مما يرجع أساسا، وليس كلية، لشيخوخة السكان في أكبر اقتصاد في العالم.

ويخلص مقال آخر إلى أن السياسة النقدية غير التقليدية التي عكف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على تنفيذها في أعقاب الأزمة المالية العالمية كان تأثيرها أكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالسياسة الأكثر ميلا نحو الطابع التقليدي في السنوات التي سبقت الأزمة.

وتقدم المجلة أيضا لمحة عن حياة الخبيرة الاقتصادية "سابينا ألكاير" التي كرست سنوات دراستها الأكاديمية لدراسة أحوال الفقر ووضعت مؤشرا تم إعداده خصيصا لإضافة مضمون جديد لوصف الفقر أكثر دقة من التعريف الذي ينص على تقاضي أجر أقل من دولار وربع الدولار يوميا. ويراعي مؤشر ألكاير أمورا مثل الصحة والتعليم ومستويات المعيشة.

روابط ذات صلة:

طالع عدد سبتمبر ٢٠١٥ من مجلة التمويل والتنمية

أليهاندر ورنر يتناول أمريكا اللاتينية

راجع صفحة المجلة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"

الأسس في المفاهيم الاقتصادية
الاجتماعات السنوية في ليما، بيرو
ملاح من حياة اقتصاديين بارزين